

Distr.: General  
8 August 2012  
Arabic  
Original: English



الدورة السابعة والستون  
البند ٦٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت\*  
حقوق الشعوب الأصلية: العقد الدولي  
الثاني للشعوب الأصلية في العالم

## تقييم التقدم المحرز في تحقيق هدف وغايات العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير تقييماً للعقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم. وقد جرى تجميعه من تقارير قدمت إلى الأمم المتحدة وإلى الدورات السنوية للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية. وهذا التقرير يستكمل التقرير المرحلي لمنتصف المدة لعام ٢٠١٠ عن العقد الثاني ويقيم آثاره على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويسهم بالتالي في الجهود الجارية لوضع خطة إنمائية لما بعد عام ٢٠١٥. ويخلص التقرير إلى أنه أُحرز بعض التقدم في تحقيق أهداف العقد الثاني وإلى أن توافق الآراء العالمي الحالي في ما يتعلق بإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية يشكل عاملاً مهماً في هذا الصدد. غير أنه لا يمكن إنكار أن فجوة التنفيذ بين السياسات والممارسة ما زالت تطرح تحدياً هائلاً، ولا سيما في

\* A/67/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

100912 100912 12-45690 (A)



بمجال الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي والأقاليم والموارد. ويستنتج التقرير أن إدراج حقوق الشعوب الأصلية وإعطاء الأولوية لها في الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ أمر حاسم في كفالة أن يأتي إعلان الأمم المتحدة وهدف وغايات العقد الدولي للشعوب الأصلية في العالم بتغيير حقيقي لفائدة الشعوب الأصلية في جميع أرجاء العالم.

## أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير استجابة لطلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ١٩٨/٦٥، وهو أن يقدم الأمين العام إليها في دورتها السابعة والستين، بالتشاور مع الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة وآلياتها وغيرها من الجهات المعنية، بما فيها المنظمات التي تمثل الشعوب الأصلية، تقريراً يقيم فيه التقدم المحرز في تحقيق هدف وغايات العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية وتأثيره في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢ - وهذا التقرير متابعة لتقرير منتصف المدة المقدم من الأمين العام إلى الجمعية العامة في عام ٢٠١٠. ويقدم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تحقيق هدف وغايات العقد الثاني ويقيم تأثيره في الأهداف الإنمائية للألفية، كجزء من تصميم الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥. واستُمدت المعلومات الواردة في التقرير من تقارير قدمتها إلى الأمم المتحدة الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات الشعوب الأصلية، بما في ذلك التقارير المقدمة إلى دورات الجمعية العامة ومنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، فضلاً عن من غيرها من الوثائق والمنشورات. فقد تضمن طلب المعلومات المقدم من المنتدى الدائم إشارة محددة إلى تحقيق أهداف العقد الثاني.

٣ - وقد أُعلن العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم، الذي بدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، عن طريق قرار الجمعية العامة ١٧٤/٥٩. وكان موضوع العقد الثاني هو "شراكة من أجل العمل والكرامة". وفي القرار ١٧٤/٥٩، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعين وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية منسقا للعقد الثاني. وفي القرار ١٤٢/٦٠، اعتمدت الجمعية العامة برنامج عمل العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم بوصفه المبدأ التوجيهي للأعمال.

٤ - والأهداف المترابطة الخمسة لبرنامج العمل هي:

(أ) تشجيع عدم التمييز وإدماج اهتمامات الشعوب الأصلية في تصميم العمليات المتعلقة بالقوانين والسياسات والموارد والبرامج والمشاريع المضطلع بها على الصعيد الدولية والإقليمية والوطنية وتنفيذها وتقييمها؛

(ب) تشجيع مشاركة الشعوب الأصلية بصورة كاملة وفعالة في القرارات التي تؤثر، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في أساليب حياتها، وأراضيها وأقاليمها التقليدية، وسلامتها الثقافية، بوصفها شعوباً أصلية لها حقوق جماعية، أو في أي جانب آخر من جوانب حياتها، مع مراعاة مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة؛

(ج) إعادة صوغ السياسات الإنمائية على نحو يجعلها تنطلق من منظور الإنصاف وتكون ملائمة من الوجهة الثقافية، بما في ذلك احترام التنوع الثقافي واللغوي للشعوب الأصلية؛

(د) اعتماد سياسات وبرامج ومشاريع وميزانيات تستهدف تحديدا تنمية الشعوب الأصلية، بما في ذلك وضع أطر مرجعية محددة، والتركيز بصفة خاصة على النساء والأطفال والشباب من الشعوب الأصلية؛

(هـ) إنشاء آليات قوية للرصد وتعزيز المساءلة على الصعيدين الدولي والإقليمي، وبخاصة على الصعيد الوطني، فيما يتعلق بتنفيذ الأطر القانونية والسياساتية التنفيذية لحماية الشعوب الأصلية وتحسين حياتها.

## ثانيا - تقييم التقدم المحرز في تحقيق هدف وغايات العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم

٥ - يقوم هذا التقرير بتحليل وتقييم تنفيذ هدف وغايات العقد الثاني، مع التركيز على برنامج العمل. ويجري إبراز تدابير وبرامج ومبادرات مختارة كأمنلة للممارسات الجيدة.

## ألف - تشجيع عدم التمييز والإدماج الاجتماعي للشعوب الأصلية وتحقيق مشاركتها بصورة تامة وفعالة (الهدف ١)

٦ - كما لوحظ في التقرير المرحلي لمنتصف المدة لعام ٢٠١٠ المقدم من الأمين العام عن العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم (A/65/166)، شكل اعتماد الجمعية العامة لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في القرار ٢٩٥/٦١ أكبر إنجاز للعقد الثاني. ومنذ عام ٢٠١٠، جميع الدول التي صوتت ضد الإعلان غيرت مواقفها، مما يدل على توافق آراء عالمي في ما يتعلق بإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية<sup>(١)</sup>.

٧ - ويرد في دياحة إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية أن جميع المذاهب والسياسات والممارسات التي تستند أو تدعو إلى تفوق شعوب أو أفراد على أساس الأصل القومي أو الاختلاف العنصري أو الديني أو العرقي أو الثقافي مذاهب وسياسات وممارسات عنصرية وزائفة علميا وباطلة قانونا ومدانة أخلاقيا وظالمة اجتماعيا. وتؤكد من

(١) بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، كانت أستراليا وكندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية قد أعربت عن تأييدها لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وغيرت كولومبيا وساموا أيضا موقفيهما، وقد كانتا بلدين من البلدان التسعة الممتنعة عن التصويت على الإعلان.

جديد مبدأ عدم التمييز وتكرر أنه ينبغي للشعوب الأصلية، في ممارستها لحقوقها، أن تتحرر من التمييز أيا كان نوعه. ويرد في المادة ٢ أن الشعوب الأصلية وأفرادها أحرار ومتساوون مع سائر الشعوب والأفراد، ولهم الحق في أن يتحرروا من أي نوع من أنواع التمييز في ممارسة حقوقهم، ولا سيما التمييز استنادا إلى منشئهم الأصلي أو هويتهم. ولهذا السبب، تشجع الدول الأعضاء على استعراض قوانينها وأنظمتها وسياساتها التي تؤثر في الشعوب الأصلية. ويجب إشراك الدول الأعضاء في تعزيز عدم التمييز وإدماج الشعوب الأصلية في تصميم العمليات المتعلقة بالقوانين والسياسات والموارد والبرامج والمشاريع المضطلع بها على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية وتنفيذها وتقييمها. والاعتراف في الدستور بالشعوب الأصلية خطوة مهمة نحو ضمان الاعتراف بحقوقهم وإدراجها وتعزيزها. فعلى سبيل المثال، وفر الدستور النرويجي منذ عام ١٩٨٨ الحماية لحقوق الشعب الصامي في الحفاظ على لغته وثقافته وطريقة حياته والنهوض بها<sup>(٢)</sup>.

٨ - والعديد من الدول مُنكبةً حاليا على إصلاح أنظمتها الدستورية والقانونية من أجل حماية حقوق الشعوب الأصلية. وتذهب بعض الإصلاحات الدستورية الجارية اليوم إلى حد الاعتراف بالحقوق الجماعية للشعوب الأصلية. فقد اعترف دستور إكوادور لعام ٢٠٠٨ بالشعوب الأصلية والجنسيات الأخرى، واعترف بأن إكوادور دولة متعددة الثقافات والقوميات. وفي عام ٢٠٠٩، وضعت حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات دستورها الجديد الذي يضمن المشاركة الكاملة للشعوب الأصلية في بناء الدولة<sup>(٣)</sup>. وأعطى دستور كينيا لعام ٢٠١٠ مجموعة من الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية الاقتصادية والجماعية إلى الأقليات والفئات المهمشة، واكتسى كل حق من هذه الحقوق أهمية للشعوب الأصلية في البلد<sup>(٤)</sup>. وفي عام ٢٠١١، اعترف الدستور الجديد في المغرب بهوية الشعوب الأمازيغية ولغتها ومنحهما صفة رسمية<sup>(٤)</sup>.

٩ - وإلى جانب الإصلاح الدستوري، جرى تناول الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية في العمليات الوطنية مثل القوانين والسياسات. ففي عام ٢٠١٠، أنشأت حكومة بيرو نيابة وزارة لشؤون العلاقات بين الثقافات داخل وزارة الثقافة من أجل تعزيز حقوق الشعوب الأصلية، وفقا لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وعُقد أول مؤتمر وطني للشعوب الأصلية في السلفادور أيضا في تشرين

(٢) انظر: <http://www.norway-un.org>.

(٣) E/C.19/2011/8، الفقرة ٢.

(٤) انظر الفريق العامل الدولي لشؤون الشعوب الأصلية، *The Indigenous World 2012*، كوبنهاغن، ٢٠١٢.

الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وفي افتتاح المؤتمر، اعتذر رئيس السلفادور للشعوب الأصلية في البلد عن الأضرار التي عانت منها على مدى القرون الخمسة الماضية، وذكر أنه سينهي بصورة رسمية اعتباراً من ذلك اليوم الإنكار التاريخي لتنوع الشعوب وسيعترف بالسلفادور بوصفه مجتمعاً متعدد الأعراق والثقافات<sup>(٥)</sup>. وفي عام ٢٠١١، أصبحت الكونغو أول بلد في أفريقيا يصدر قانوناً خاصاً بشأن تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية (القانون رقم ٥-٢٠١١). وكان هذا القانون نتيجة لعملية تشاورية تشاركية بين ممثلي الحكومة والمجتمع المدني والشعوب الأصلية.

١٠ - وإدراج الشعوب الأصلية في القوانين والسياسات والموارد والبرامج والمشاريع الوطنية بشكل تعزيزاً لهويتها المستقلة ودعمها لها واعترافاً بها. ففي السنوات الأخيرة، بذلت بلدان منها إكوادور وباراغواي والسلفادور جهوداً من أجل تسجيل أطفال الشعوب الأصلية في السجلات المدنية الوطنية باستخدام أسمائهم الأصلية، وتزويد جميع أفراد الشعوب الأصلية ببطاقات الهوية، وبالتالي الاعتراف بهم بوصفهم أصحاب حقوق. وأنشأت السلفادور وباراغواي سجلين وطنيين لمجتمعات الشعوب الأصلية بهدف دعم هذه المجتمعات في التثبث بحقوقها الجماعية على أراضيها والحفاظ على ثقافتها وتقاليدها.

## باء - تشجيع مشاركة الشعوب الأصلية بصورة كاملة وفعالة في القرارات التي تؤثر، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في حقوقها الجماعية، مع مراعاة موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة (الهدف ٢)

١١ - تشكل المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية في المسائل المتعلقة بحقوقها الجماعية في عمليات وضع السياسات وصنع القرار على الصعيد الوطني مبدأً رئيسياً جرى تأكيده في المادة ١٨ من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وعلى مر السنين، جدد المنتدى الدائم خلال دوراته السنوية تأكيد حق الشعوب الأصلية في المشاركة في صنع القرار في جميع المسائل التي تؤثر عليها. وثمة نماذج مختلفة داخل منظومة الأمم المتحدة، وُضعت بالشراكة مع الشعوب الأصلية، تبين الأساليب المتبعة في كفالة مشاركتها الكاملة والفعالة في صنع القرار ووضع السياسات. وبالموازاة مع ذلك، على المستوى البرنامجي، استهلكت عدة منظمات حكومية دولية وكيانات تابعة للأمم المتحدة مبادرات جديدة بشأن الشعوب الأصلية، إما من خلال وضع استراتيجيات وسياسات وأطر

(٥) E/C.19/2011/8، الفقرة ٤.

استراتيجية مؤسسية، أو عن طريق تعزيز وتوسيع نطاق ما هو قائم منها. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ بعض هذه المنظمات آليات قائمة على المشاركة للشعوب الأصلية.

١٢ - وتوفر الإصلاحات في مجال السياسات والتشريعات فرصاً لمشاركة الشعوب الأصلية. ففي غواتيمالا، تتجسد مشاركة الشعوب الأصلية في السياسات العامة في السياسة الوطنية للنهوض بالمرأة وتنميتها التكاملية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٢٣؛ والسياسة العامة لصالح التعايش والقضاء على العنصرية والتمييز العنصري ضد الشعوب الأصلية؛ والسياسة الوطنية للتنمية الشاملة المعتمدة في أيار/مايو ٢٠٠٩. وهناك العديد من المبادرات التشريعية الأخرى مختلف بقاع العالم، إما في شكل قوانين متعلقة بالمشاركة والتشاور، أو خطط رامية إلى ضمان حق الشعوب الأصلية في أن يتم التشاور معها قبل وضع المشاريع.

١٣ - ومن المؤسف أن العديد من التحديات ما زالت قائمة. فقد كانت هناك حالات كثيرة جداً لم يجر التشاور فيها مع الشعوب الأصلية بشأن مشاريع تؤثر في مجتمعاتهم، أو لم تراعى فيها المعايير الدولية. وعلاوة على ذلك، مازال تعريف الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة غامضاً، مما يترك التفسير النهائي لتطبيق هذا المبدأ إلى الهيئة الحكومية المعنية. وفي آب/أغسطس ٢٠١١، وافق كونغرس بيرو على القانون رقم ٢٩٧٨٥ المتعلق بالتشاور المسبق مع الشعوب الأصلية. ورغم أن هذا القانون لقي الترحيب من مجموعات مختلفة من الشعوب الأصلية، فإنه تعرض للانتقاد أيضاً لعدم تحديده متى يجب الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة<sup>(٤)</sup>. وفي غواتيمالا، رفض ممثلو الشعوب الأصلية مشروع قانون بشأن واجب الدولة في التشاور بسبب عدم استيفائه للمعايير الدولية المنصوص عليها في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩<sup>(٦)</sup>. وأقرت دولة بوليفيا المتعددة القوميات قانوناً في عام ٢٠١٠ بشأن تعيين حدود الولايات القضائية يستند إلى الحق في التشاور والموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. واعترف هذا القانون أيضاً بصلاحيه نظام القضاء التقليدي لدى الشعوب الأصلية، ووضع أساليب للتنسيق مع أشكال القضاء التقليدية الأخرى<sup>(٧)</sup>. وتقوم حكومة إكوادور بوضع منهجية من أجل أعمال الحق في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. وعلاوة على ذلك، أنجزت الوزارة المعنية بتنسيق التراث، من خلال برنامجها للتنمية والتنوع

(٦) E/C.19/2010/12/Add.8، الفقرة ٣٠.

(٧) انظر التقرير السنوي المقدم من دولة بوليفيا المتعددة القوميات إلى المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية (٢٠١١) ([http://www.un.org/esa/socdev/unpfii/documents/session\\_10\\_Bolivia.pdf](http://www.un.org/esa/socdev/unpfii/documents/session_10_Bolivia.pdf)).

الثقافي وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية، دراسة عن إضفاء الطابع المنهجي على الطرائق والأساليب التي تستخدمها الشعوب والقوميات الأصلية في صنع القرار<sup>(٨)</sup>.

١٤ - وعلى الصعيد العالمي، زاد ممثلو الشعوب الأصلية مشاركتهم في اجتماعات المنتدى الدائم، وآلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، وغيرها من اجتماعات الأمم المتحدة وجلسات الهيئات المنشأة بمعاهدات. واعترافاً من مجلس حقوق الإنسان بأهمية تشجيع مشاركة الشعوب الأصلية في منظومة الأمم المتحدة، فقد طلب في قراره ٨/١٨ بأن يوصي الأمين العام، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب الشؤون القانونية وسائر الإدارات التابعة للأمانة العامة ذات الصلة، بسبل ووسائل ليس فحسب لتعزيز مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية في الأمم المتحدة، بل أيضاً للاعتراف بحقها في المشاركة في الاجتماعات المتعلقة بالمسائل التي تؤثر عليها، إذ إنها ليست دائماً منظمة في إطار منظمات غير حكومية، وهيكلية طريقة هذه المشاركة.

### جيم - إعادة تعريف السياسات الإنمائية المناسبة ثقافياً (الهدف ٣)

١٥ - يستند مفهوم التنمية الذي تعتمده الشعوب الأصلية على قيم المعاملة بالمثل والتضامن والتوازن والمشاركة الجماعية، إلى جانب فكرة مفادها أن البشر يجب أن يعيشوا في انسجام مع العالم الطبيعي. وتتميز التنمية التي تشمل الثقافة والهوية باتباع نهج كلي يقوم على الحقوق الجماعية والأمن وقدر أكبر من التحكم في الأراضي والأقاليم والموارد وإدارتها ذاتياً. وتشجع على تعزيز التركيز على المسائل الجنسانية، واحترام الخبرات التقليدية، وعلى رؤية للتنمية المستدامة للبيئة وتأكيد الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للشعوب الأصلية<sup>(٩)</sup>. ويشكل إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية الأساس الذي يمكن للشعوب الأصلية أن تعتمد عليه لتأكيد حقوقها وتحديد تطلعاتها في سياق تفاعلها مع الدول والشركات. وتؤكد من جديد المادة ٣، التي تكتسي أهمية محورية في الإعلان، حق الشعوب الأصلية في تقرير مصيرها.

١٦ - ويحث العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على اتباع نهج شامل نحو تحقيق التنمية يضم موافقة الشعوب الأصلية الحرة والمسبقة والمستنيرة على المشاريع الإنمائية

(٨) انظر التقرير السنوي المقدم من إكوادور إلى المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية (٢٠١٢) (<http://www.un.org/esa/socdev/unpfii/documents/2012/session-11-Ecuador.pdf>).

(٩) E/C.19/2010/14، الفقرة ٢٢.

التي تؤثر على حياتها. فواجب التشاور مع الشعوب الأصلية ينطبق على جميع مستويات عملية التنمية. وينبغي التشاور مع الشعوب الأصلية، بحسن نية وعن طريق إجراءات مناسبة، وذلك بهدف الحصول على موافقتها عندما يجري النظر في اتخاذ تدابير قد تؤثر عليها. ويمكن أن يكون التنفيذ الفعال في شكل قوانين وسياسات محددة. ففي باراغواي، نفذت عملية للاعتراف بالشعوب الأصلية وحماية أراضيها وثقافتها عن طريق مشروع معنون "تعيين حدود الأقاليم والتعبير عن الثقافة" استهدف شعوب توتوبيغوسودي التي تعيش في عزلة طوعية وتعاني من آثار إزالة الغابات. وهو يصون أراضي وسلامة هذه القبيلة، وحققها في تقرير مصيرها<sup>(١٠)</sup>.

١٧ - وعلى الصعيد العالمي، تشكل المبادئ التوجيهية المتعلقة بقضايا الشعوب الأصلية التي اعتمدها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في شباط/فبراير ٢٠٠٨، بناء على إعلان الأمم المتحدة واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة بالموضوع، مثالا لنهج جديد لتحقيق التنمية. وهي تضع الإطار المعياري والسياساتي والتنفيذي لتنفيذ نهج تنمية قائم على حقوق الإنسان ومراعٍ للاعتبارات الثقافية<sup>(١١)</sup>، وتؤكد أن للشعوب الأصلية الحق في تحديد وتقرير أولويات التنمية الخاصة بها. والهدف من هذه المبادئ التوجيهية هو مساعدة أفرقة الأمم المتحدة القطرية على تعميم مراعاة قضايا الشعوب الأصلية، ولا سيما أثناء إعداد التقييم القطري المشترك وعملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وكذلك خلال المراحل الأخرى من وضع السياسات والبرامج.

١٨ - ويعيد عدد من وكالات الأمم المتحدة تحديد سياسات التنمية الخاصة بها لتشمل احترام التنوع الثقافي واللغوي للشعوب الأصلية، من خلال عمليات تشاور تشمل الشعوب الأصلية. وفي شباط/فبراير ٢٠١١، أنشأ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية منتدى الشعوب الأصلية في إطار إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية بهدف تنفيذ سياسته المتعلقة بالتعامل مع الشعوب الأصلية. والهدف من هذا المنتدى هو تشجيع مشاركة الشعوب الأصلية في مناقشات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرامجه. وفي عام ٢٠١٠، وافقت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة على سياسة بشأن الشعوب الأصلية والقبلية، تقوم على أساس الصكوك القانونية الدولية، بما في ذلك إعلان الأمم المتحدة. ويجري تنفيذ هذه السياسة إلى جانب أنشطة الفريق العامل المشترك بين الإدارات المعني بقضايا الشعوب الأصلية التابع لمنظمة الأغذية والزراعة.

(١٠) E/C.19/2012/12، الفقرة ١٤.

(١١) <http://www.undg.org/index.cfm?P=270>

١٩ - وتزايد مطالبة الشعوب الأصلية بحقوقها في المشاركة في حوار السياسات المتعلقة بقضايا التنمية على الصعيدين الوطني والدولي. وتثير شواغل خطيرة بشأن الإنشاءات، وخاصة مشاريع البنية التحتية الكبيرة على أراضيها، بما في ذلك المشاريع التي تنفذها الصناعات الاستخراجية، فضلا عن مشاريع الطرق الرئيسية أو السدود التي تسببت، في كثير من الحالات، في تدمير أراضيها وأقاليمها ومواردها، وولدت عدم مساواة شديدة ومشاكل اجتماعية أخرى.

٢٠ - ويكرس اهتمام دولي متزايد للعلاقة بين الشركات التجارية والشعوب الأصلية. ففي عام ٢٠١١، خلصت دراسة تحليلية للمنتدى الدائم عن واجب الدولة في حماية الشعوب الأصلية المتضررة من الشركات عبر الوطنية وغيرها من المؤسسات التجارية (E/C.19/2012/3) إلى أن حجم ونطاق استكشاف الموارد واستغلال أراضي الشعوب الأصلية وأقاليمها يؤثر على الشعوب الأصلية ومجتمعاتها المحلية، وأن عدد الشركات عبر الوطنية العاملة في مجال استغلال الموارد آخذ في الزيادة، وأنه بالنسبة يلزم تنفيذ معايير للمسؤولية الاجتماعية لضمان الامتثال لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وأنه من الضروري للحكومات أن تستخدم المعايير الدولية لضمان حقوق الشعوب الأصلية على الصعيد الوطني.

٢١ - وركز المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية أيضا على الصناعات الاستخراجية التي تجري داخل أراضي الشعوب الأصلية أو بالقرب منها (A/HRC/18/35). ففي تقريره الصادر في تموز/يوليه ٢٠١١ المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان، كان من بين العديد من القضايا التي حرت الإشارة إليها الأثر البيئي والمشاكل الصحية المتصلة باستخراج الموارد والتلوث، وما يترتب عليها من آثار سلبية في هياكل الشعوب الأصلية وثقافتها، وتهديد لبقائها بوصفها شعوبا متميزة بسبب الترحيل القسري من أراضي أجدادها. وأشار التقرير إلى أن أنشطة الصناعات الاستخراجية أدت أيضا إلى تدهور التماسك الاجتماعي في المجتمعات المحلة وتآكل هياكل السلطة التقليدية، وإلى أن هناك نقصا يؤثر على الشعوب الأصلية في مجال التشاور والمشاركة والحوار بشأن التوصل إلى اتفاقات على تسيير مشاريع استخراج الموارد الطبيعية.

٢٢ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، أيد بالإجماع مجلس حقوق الإنسان المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية والصناعية وحقوق الإنسان (A/HRC/17/31)، التي توفر معايير عالمية لمنع ومعالجة خطر إلحاق آثار سلبية بحقوق الإنسان في ما يتصل بالأنشطة التجارية. وفي نفس الدورة، أنشأ المجلس، بقراره ٤/١٧، الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان

والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، الذي تتصل ولايته بشكل خاص بالشعوب الأصلية.

٢٣ - وثمة العديد من التحديات التي تعترض وضع وتنفيذ عمليات تنمية دولية مراعية للاعتبارات الثقافية. وتشمل هذه التحديات نقص فهم الهياكل القيادية الداخلية ومؤسسات الإدارة الذاتية للشعوب الأصلية، وندرة الأفراد ذوي المهارات اللازمة للعمل مع الشعوب الأصلية، ونقص التمويل اللازم لأنشطة التمكين الاقتصادي. وثمة أيضا عوامل مواتية حددها المنتدى الدائم وهيئة الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية والمقرر الخاص. وتشمل هذه العوامل المواتية السياسات والبرامج المؤسسية التي تضعها وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية، والتعاون التقني، وتيسير الحوار بين الحكومات والشعوب الأصلية على الصعيد الوطني، والدعم المقدم من المنظمات غير الحكومية وكيانات الأمم المتحدة في وضع أو إعادة هيكلة أطر تشريعية ومؤسسية تركز على حقوق الشعوب الأصلية على الصعيد القطري.

#### دال - اعتماد سياسات وبرامج محددة الهدف من أجل تنمية الشعوب الأصلية (الهدف ٤)

٢٤ - تتسم الشعوب الأصلية بالاستباقية في حضور المؤتمرات الدولية الرامية بهدف تعزيز بحقوقها، وتحسين فعالية مشاركتها في جميع الأنشطة التي تؤثر عليها، والتأثير في النتائج. ودعت نساء الشعوب الأصلية اللاتي حضرن الدورة السادسة والخمسين للجنة وضع المرأة إلى اتخاذ قرار يعترف بدور نساء الشعوب الأصلية بوصفهن عناصر فاعلة رئيسية في القضاء على الفقر والجوع (E/CN.6/2012/L.6). كما ركزت الشعوب الأصلية اهتمامها على مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢، وشكلت إحدى المجموعات الرئيسية المشاركة في المفاوضات الرسمية على الوثيقة الختامية المعنونة المستقبل الذي ننشده (القرار ٦٦/٢٨٨).

٢٥ - وتظهر السياسات والبرامج الموجهة للشعوب الأصلية في بعض بلدان أمريكا الوسطى والجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث طبق مفهوم التعدد الثقافي على الصعيد الوطني. ووضعت حكومة إكوادور خطة وطنية للحياة الطيبة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣، تشمل أهدافها تعدد الثقافات، والاعتراف المتبادل وإعطاء القيمة لكل أشكال التعبير الجماعي. وفي عام ٢٠٠٩، أصدرت جمهورية فنزويلا البوليفارية قانونا عن التراث الثقافي للشعوب الأصلية بهدف حماية الحقوق الجماعية للشعوب الأصلية وكل المسائل التي تشكل تراثها الثقافي. واعترف هذا القانون بالملكية الجماعية لمعارف الشعوب الأصلية وتكنولوجياها وابتكاراتها العلمية وأشكالها الفنية.

٢٦ - ومنذ عام ٢٠١١، تضع أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، برامج تعزز المشاركة السياسية والانتخابية للشعوب الأصلية، ولا سيما النساء والشباب. وتشجع هذه العملية منظمات الشعوب الأصلية وقادتها، ولا سيما النساء، على التعاون من أجل تشجيع وتعزيز منظمات الشعوب الأصلية وشبكاتها في المنطقة. وتعمل أمانة المنتدى الدائم مع مفوضية حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والاتحاد البرلماني الدولي على إعداد دليل للبرلمانيين عن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

٢٧ - وعلى الصعيد الدولي، اعترفت وكالات الأمم المتحدة بالقيمة المضافة لوثائق سياسات محددة بشأن الشعوب الأصلية. وكما ذكر سابقاً، تعتمد عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة سياسات أو استراتيجيات للتعامل مع الشعوب الأصلية. ومع ذلك، ما زال من الضروري لوكالات الأمم المتحدة أن تضع مبادرات مشتركة وتقيم الشراكات مع منظمات الشعوب الأصلية. ومن الأمثلة مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مع الجامعة المستقلة في المكسيك وأستاذية الشعوب الأصلية الزائرة في الجامعة الثقافية للشعوب الأصلية وصندوق الشعوب الأصلية وتحالف نساء الشعوب الأصلية في أمريكا الوسطى والمكسيك، يرمي إلى تعزيز المهارات القيادية لنساء الشعوب الأصلية في العمليات السياسية.

٢٨ - وفي أيار/مايو ٢٠١١، استهلّت خمس وكالات ومكاتب تابعة للأمم المتحدة، وهي منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة العمل الدولية ومفوضية حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان شراكة الأمم المتحدة من أجل الشعوب الأصلية، التي تركز على تنمية القدرات الوطنية على تعزيز حقوق الشعوب الأصلية. وكان الهدف الرئيسي هو تيسير تنفيذ المعايير الدولية، ولا سيما إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩. وتشمل هذه المبادرة صندوقاً استثمارياً متعدد الجهات المانحة يشرف على توجيه مجلس للسياسات يضم في عضويته خبراء من الشعوب الأصلية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وافق مجلس السياسات لشراكة الأمم المتحدة من أجل الشعوب الأصلية على ستة مشاريع قطرية (في دولة بوليفيا المتعددة القوميات وجمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون والكونغو ونيبال ونيكاراغوا) وبرنامج إقليمي واحد (جنوب شرق آسيا).

٢٩ - وعموما، تواجه الشعوب الأصلية تحديات كبيرة وهي غير قادرة على ممارسة ما لها من حقوق الإنسان بالكامل. وما زال المنتدى الدائم يعطي أولوية عالية لحماية وتعزيز حقوق الشعوب الأصلية، مع زيادة التركيز على النساء والأطفال والشباب وذوي الإعاقة. وقد وضع عدد من الدول برامج محددة لصالح الشعوب الأصلية من أجل تعزيز المهارات القيادية، وحماية حقوق المرأة، وإنشاء نظم تعليمية مشتركة بين الثقافات، والحفاظ على لغات الشعوب الأصلية وتراثها الثقافي، وحماية حقوقها في أراضيها وأقاليمها ومواردها الطبيعية.

٣٠ - ووضع العديد من الدول استراتيجيات لمكافحة الفقر والجوع والتنمية والتعليم والشباب والمسائل الجنسانية في المناطق الريفية. والعديد منها يتضمن إشارات إلى المجموعات العرقية أو الأقليات أو الفئات الضعيفة. ونتيجة لذلك، تجري عموما معالجة قضايا الشعوب الأصلية في إطار سياسات وبرامج اجتماعية وإنمائية أخرى، مثل القضاء على التمييز العنصري أو تعزيز التنوع الثقافي وتوفير المساواة للجميع. ونادرا ما يجري تناول مسائل الشعوب الأصلية على وجه التحديد في خطط التنمية الوطنية أو استراتيجيات الحد من الفقر أو التقييمات القطرية المشتركة أو عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، التي تنطوي على اتفاقات مشتركة بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية والحكومات.

## هاء - التشجيع على وضع آليات رصد قوية وتعزيز المساواة على جميع المستويات (الهدف ٥)

٣١ - يعقد المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية حوارا شاملا مع وكالات الأمم المتحدة خلال دورته السنوية. وهذه الممارسة مفيدة في التحفيز على التزام أكبر من جانب وكالات الأمم المتحدة في ما يتعلق بقضايا الشعوب الأصلية. فعلى سبيل المثال، بناء على المشورة التي تلقتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة خلال حوارها الشامل مع المنتدى الدائم، وضعت استراتيجية برنامجية بشأن قضايا الشعوب الأصلية والأقليات من أجل توجيه المكاتب القطرية في البرمجة مع الشركاء الوطنيين<sup>(١٢)</sup>.

٣٢ - وعلى الصعيد الإقليمي، تعزز اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب حقوق الحقوق الشعوب الأصلية. وكل عام، يساهم ممثلو الشعوب الأصلية في جلساتها عن طريق تقديم التقارير عن حالة حقوق الإنسان للشعوب الأصلية في المنطقة الأفريقية. وهذا يساهم في التوعية بحقوق الشعوب الأصلية عن طريق تيسير تبادل الآراء بين ممثلي الشعوب الأصلية

(١٢) انظر التقرير السنوي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة المقدم إلى المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية (<http://www.un.org/esa/socdev/unpfi/documents/2012/session-11-UNICEF.pdf>).

وحكومة بلد كل منها. وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، أصدرت اللجنة حكما تاريخيا بشأن حقوق الأراضي لشعب إندورويس في كينيا. وكانت هذه خطوة مهمة نحو الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية، ولا سيما حقها في أراضي أجدادها وفي استخدام مواردها الطبيعية، بما في ذلك الحق في التعويض عن حالات الطرد ونزع الملكية التي جرت في الماضي. ويشكل هذا الحكم سابقة للمطالبات المتعلقة بالحقوق في الأراضي واستخدام الموارد الطبيعية في المستقبل<sup>(١٣)</sup>. ويجري الفريق العامل المعني بالشعوب الأصلية التابع للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب زيارات قطرية لرصد حالة حقوق الإنسان لمجتمعات الشعوب الأصلية؛ وهذا يساهم في تعزيز الحوار بين الحكومات والشعوب الأصلية<sup>(١٤)</sup>.

٣٣ - وأصدرت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان عددا كبيرا من الأحكام والتفسيرات بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وفي إطار النظام الفردي للالتماسات والإشراف على حالة حقوق الإنسان، أكدت اللجنة حقوق الشعوب الأصلية في الملكية الجماعية لأراضي وأقاليم أجدادها وحياتها، بما في ذلك حقها في الحفاظ على تراثها الثقافي والروحي ونقله إلى الأجيال المقبلة. ووضعت اللجنة أيضا فقها بشأن التزام الدول بالتشاور مع الشعوب الأصلية وكفالة مشاركتها في القرارات التي تؤثر عليها<sup>(١٥)</sup>.

٣٤ - وتشارك الشعوب الأصلية أيضا في اجتماعات رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ففي عام ٢٠٠٩، أنشأت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لجنة حكومية دولية معنية بحقوق الإنسان، وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، شرعت في صياغة إعلانها بشأن حقوق الإنسان. وأنشأت الشعوب الأصلية فرقة عمل للشعوب الأصلية معنية برابطة أمم جنوب شرق آسيا وهي بصدد الدعوة إلى إنشاء فريق عامل معني بقضايا الشعوب الأصلية، وإلى إدراج حقوق الشعوب الأصلية في الإعلان المقبل المتعلق بحقوق الإنسان الذي يجري إعداده حاليا.

(١٣) في عام ٢٠١٠، رفع شعب أوغبيك في كينيا قضيته إلى المفوضية الأفريقية مطالبا بحقه في العيش في غابة ماو. انظر الموقع الشبكي للمفوضية الأفريقية ([www.achpr.org](http://www.achpr.org)).

(١٤) إلى يومنا هذا، أجرى الفريق العامل المعني بالشعوب الأصلية التابع للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ١٣ زيارة قطرية إلى ١٢ بلدا هي: بوروندي (نيسان/أبريل ٢٠٠٥)، وبوتسوانا (حزيران/يونيه ٢٠٠٥)، وناميبيا (تموز/يوليه - آب/أغسطس ٢٠٠٥)، وليبيا (آب/أغسطس ٢٠٠٥)، والكونغو، برازافيل (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥) وآذار/مارس ٢٠١٠)، والنيجر (شباط/فبراير ٢٠٠٦)، وأوغندا (تموز/يوليه ٢٠٠٦)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧)، وغابون (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧)، ورواندا (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (آب/أغسطس ٢٠٠٩)، وكينيا (آذار/مارس ٢٠١٠).

(١٥) انظر الموقع الشبكي للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان (<http://www.oas.org/en/iachr/>).

٣٥ - وقد أصبح إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية حجر الزاوية في أعمال أغلبية آليات ومؤسسات حقوق الإنسان التي تنظر في مسائل عدم التمييز ضد الشعوب الأصلية وإدماجها ومشاركتها الكاملة والفعالة. غير أن هذا الاتجاه، كما ورد في التقرير السابق الذي يقيم إنجازات العقد الثاني (انظر A/65/166)، أقوى بكثير على الصعيدين الحكومي الدولي والإقليمي مقارنة بالصعيد الوطني. وما زال الافتقار إلى الاعتراف القانوني والحماية، إلى جانب الاستبعاد السياسي والافتقار إلى التمثيل في عمليات وضع السياسات وصنع القرار على الصعيد الوطني، من التحديات الرئيسية.

٣٦ - واستجابة لتوصية المنتدى الدائم، عُقد اجتماع للخبراء التقنيين في عام ٢٠١٠ بشأن "التتبع: مؤشرات وآليات وبيانات لتقييم أعمال حقوق الشعوب الأصلية"<sup>(١٦)</sup>. وأشار التقرير إلى أنه في الوقت الحاضر ليس ثمة أي آلية مؤسسية وحيدة لرصد تنفيذ الإعلان المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية. وأشار التقرير أيضا إلى إمكانية وضع إطار تقييمي مشترك ومتسق وشامل بالتشاور مع الشعوب الأصلية، من أجل تعزيز التنسيق والتكامل فيما بين الجهود الحالية. ويمكن استخدام منهجية مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لتحديد المؤشرات الهيكلية للعملية والنتائج من أجل توجيه صياغة مؤشرات توضيحية ومرنة يمكن تكييفها مع السياقات الإقليمية والقطرية والمحلية.

٣٧ - وفي الدورة العاشرة للمنتدى الدائم، عُرض تحليل أجري عن تنفيذ توصيات المنتدى الدائم في ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة والموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. ومع أن بعض التقدم أحرز بشكل واضح في الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية، فإنه لم تكن هناك سوى موارد محدودة لقياس فعالية الإجراءات المتخذة على الصعيد المحلي. وزاد الأمور تعقيدا الافتقار إلى تقارير سنوية تقدمها وكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها بشأن متابعة توصيات المنتدى الدائم. وبالنظر إلى أن العقد الثاني سينتهي في عام ٢٠١٤، من المهم الحصول على معلومات من الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة للتمكن من تقييم تنفيذ توصيات المنتدى الدائم وتحديد الإجراءات المقبلة.

### ثالثا - أثر العقد الدولي للشعوب الأصلية في العالم على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

٣٨ - مع أن معظم الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ومنظمات الشعوب الأصلية نفذت تدابير لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وُضع عدد قليل منها فقط مبادرات محددة استجابة

(١٦) انظر E/C.19/2011/11 (http://www.un.org/esa/socdev/unpfii/documents/session\_10\_crp\_2.pdf).

لخطة عمل العقد الدولي الثاني. وهذا يمكن أن يشكل إشارة إلى أن السياسات والبرامج والمشاريع الرامية إلى تحقيق الأهداف يمكن أيضا أن تحقق هدف وغايات العقد الثاني، من حيث استهدافها الفئات الضعيفة ومعالجتها لأوجه عدم المساواة داخل المجتمعات الوطنية.

٣٩ - وفي عام ٢٠٠٥، تناول المنتدى الدائم في دورته الرابعة الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية (القضاء على الفقر المدقع والجوع) والهدف ٢ (تعميم التعليم الابتدائي). وإدراكا من المنتدى الدائم لضرورة إدراج قضايا الشعوب الأصلية إلى حد كبير في الأهداف، كرس دورته الخامسة (٢٠٠٦) للموضوع الخاص "الأهداف الإنمائية للألفية والشعوب الأصلية: إعادة تحديد الأهداف". وخلال هذه الدورات، أكد العديد من ممثلي الشعوب الأصلية الحاجة الملحة إلى إعادة تحديد نهج تنفيذ الأهداف كي تشمل حقوقها ومنظوراتها وشواغلها وخبراتها ونظرتها إلى العالم. وأكدوا أن الشعوب الأصلية لها تعاريفها الخاصة للفقر والتنمية، وأنها ينبغي أن تشارك مشاركة كاملة وفعالة في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وأشارت شعوب أصلية من بلدان متقدمة إلى أنها تعاني من تفاوتات كبيرة في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ إن البلدان المتقدمة تتناول الأهداف كمسألة من مسائل السياسة الخارجية ذات الصلة فقط ببرامجها الخاصة بالمعونة الدولية. وحُدّد الافتقار إلى بيانات مصنفة كعقبة من العقبات المعتادة التي تعترض تقييم تحقيق الأهداف<sup>(١٧)</sup>.

٤٠ - وأجرت أمانة المنتدى الدائم استعراضات مكتبية للتقارير الوطنية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية في أعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ لتحديد مدى تناول قضايا الشعوب الأصلية في تلك التقارير وما إذا كانت الشعوب الأصلية قد شاركت في رصد الأهداف على الصعيد الوطني. ويظل من التحديات تباين مستوى الاهتمام الذي يعطى للشعوب الأصلية وقضاياها<sup>(١٨)</sup>. ومن التحديات المعتادة التي تواجه البلدان في ما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والشعوب الأصلية أهمية تلبية احتياجات الشعوب الأصلية في مجال التنمية عندما تكون هذه الشعوب الأصلية أقلية سكانية. ففي هذه البلدان، تتسبب العوائق الثقافية واللغوية في زيادة تهميش الشعوب الأصلية في السياسات الإنمائية، مع اختيار الحكومات لبرامج تستهدف فئات أكبر من أجل تحسين المعدلات الوطنية، ولكنها لا تراعي السياقات ولا تكيف المبادرات مع الاحتياجات الخاصة للشعوب الأصلية. وفي دولة بوليفيا

(١٧) انظر E/2006/43، الفصل الأول، باء، الفقرتان ٤ و ٦.

(١٨) أمانة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، *MDG Reports, CCAs, UNDAFs and Indigenous Peoples: A Desk Review 2010*، متاح على العنوان: <http://www.un.org/esa/socdev/unpfii/documents/Desk%20Review%202010.pdf>

المتعددة القوميات، حيث تشكل الشعوب الأصلية الأغلبية، توجد نماذج جيدة لتعميم مراعاة الشعوب الأصلية ودمج قضاياها في تقارير الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك استخدام البيانات المصنفة.

٤١ - وأشارت أغلبية التقارير المستعرضة إشارة غير مباشرة أو طفيفة إلى الشعوب الأصلية. وفي جميع التقارير، لم تكن هناك معلومات عن أحكام محددة لإشراك الشعوب الأصلية في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ورصدها وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيقها. ولم تقدم التقارير أي بيانات مصنفة عن الشعوب الأصلية بشأن كل هدف. وبشكل عام، ركزت البيانات المقدمة على حالة التنمية الوطنية ولم تقدم سوى صورة عامة على الأنماط الإقليمية أو العرقية. فمثلا، أشار بعض التقارير الوطنية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية إشارة طفيفة إلى الهنود الحمر وغيرهم من الشعوب الأصلية. ورغم التسليم بأن المناطق الداخلية، حيث يشكل الهنود الحمر أغلبية السكان، متخلفة عن المعدلات الوطنية في ما يتعلق بكل الأهداف تقريبا، فإن من شأن تقديم بيانات مصنفة بقدر أكبر أن يفيد في وضع سياسات أكثر تركيزا وإعداد تقارير أكثر تفصيلا<sup>(١٩)</sup>. وسيكون تصنيف البيانات المتعلقة بالشعوب الأصلية خطوة ضرورية نحو رصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف وكذلك في صياغة سياسات وبرامج محددة الهدف. وهذا ينبغي أن يكون من الأولويات الرئيسية للحكومات وكيانات منظومة الأمم المتحدة.

٤٢ - وقد أشار تحليل للتقارير القطرية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية والتقييمات القطرية المشتركة وتقارير إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ إلى أن قلة فقط من البلدان أبلغت تحديدا عن تدابير رامية إلى معالجة قضايا الشعوب الأصلية. وأشار التقرير الإقليمي الأفريقي المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠ إلى الشعوب الأصلية في ما يتصل بمعارف الشعوب الأصلية المطبقة على العلوم والتكنولوجيا من أجل تحقيق الهدف ٧ المتعلق بالاستدامة البيئية والهدف ٤ المتعلق بوفيات الأطفال<sup>(٢٠)</sup>. واعترف تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

(١٩) أمانة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، "MDG Reports and Indigenous Peoples: A desk review" No. 3, February 2008 (متاح على العنوان: [http://www.un.org/esa/socdev/unpfi/documents/MDG\\_Reports\\_and\\_IPs\\_2008.pdf](http://www.un.org/esa/socdev/unpfi/documents/MDG_Reports_and_IPs_2008.pdf)) و "Human Development Reports and Indigenous Peoples: A Desk Review" (متاح على العنوان: [http://www.un.org/esa/socdev/unpfi/documents/HDR\\_desk\\_review\\_en.pdf](http://www.un.org/esa/socdev/unpfi/documents/HDR_desk_review_en.pdf)).

(٢٠) الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومجموعة مصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *Assessing Progress in Africa toward the Millennium Development Goals: MDG Report 2010* (متاح على العنوان: <http://web.undp.org/africa/mdg2010.shtml>).

الكاربي لعام ٢٠١٠ بأن مجموعات الشعوب الأصلية متأخرة في مجال التغلب على الفقر وتشير إلى أن أكثر الفئات ضعفا هي فتى النساء والأطفال من هذه الشعوب. وعلى العموم، حققت الشعوب الأصلية مستويات تعليم جد منخفضة (الهدفان ١ و ٢)، وتعاني من صعوبة الحصول على مياه الشرب (الهدف ٧)، ومن ارتفاع معدلات نقص التغذية المزمن (الأهداف ٤ و ٥ و ٦). وأبرز التقرير ما يُصادف من صعوبات في إحراز تقدم نحو توفير التعليم للجميع، وضرورة تشجيع الالتحاق بالمدارس في صفوف الفئات المحرومة، بما يشمل الشعوب الأصلية<sup>(٢١)</sup>. ولاحظ تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٠ عن الأهداف الإنمائية للألفية أن العديد من البلدان المهددة بآثار تغير المناخ تعتمد على المعارف التقليدية للشعوب الأصلية في ما يتعلق بتدابير التكيف والتخفيف الرامية إلى الحد من المخاطر وتعزيز المرونة<sup>(٢٢)</sup>.

٤٣ - وناقشت عدة تقارير قطرية متعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية حالة الشعوب الأصلية في سياقات الفقر المدقع والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ووفيات الأطفال وصحة الأم (الأهداف ١ و ٣ و ٤ و ٥). وكانت مستويات الفقر والجوع وسوء التغذية في كثير من الأحيان أعلى على نحو غير متناسب في أوساط الشعوب الأصلية مقارنة بالسكان غير الأصليين. فقد أدى الاستغلال والتمييز والاستبعاد السياسي والاجتماعي الاقتصادي إلى تفاقم ضعف الشعوب الأصلية. وشكل انعدام الأمن الغذائي والافتقار إلى سبل الحصول على الأراضي والأقاليم والموارد الطبيعية والتحكم فيها عوامل محددة حاسمة في ضعف الشعوب الأصلية<sup>(٢٣)</sup>. ومع أن بعض الدول الأعضاء اعتمدت إصلاحات قانونية أو سياسات، تعزز سبل حصول الشعوب الأصلية على الغذاء، منها المكسيك وباراغواي<sup>(٢٤)</sup>، أو تدعم الأمن الغذائي للشعوب الأصلية، مثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات<sup>(٢٥)</sup>، فإن الاعتراف بحق الشعوب الأصلية في صون وتعزيز نظمها الغذائية التقليدية وفقا لثقافتها وهويتها ظل من

(٢١) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، *Achieving the Millennium Development Goals with equality in Latin America and the Caribbean: Progress and challenges*, (2010)

(٢٢) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، *Accelerating Equitable Achievement of the MDGs: Closing Gaps in Health and Nutrition Outcomes* (2011)

(٢٣) انظر E/2012/43.

(٢٤) انظر المكسيك وباراغواي، التقرير السنوي (٢٠١٢) المقدم إلى المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية (<http://www.un.org/esa/socdev/unpfii/documents/2012/session-11-Mexico.pdf>) و (<http://www.un.org/esa/socdev/unpfii/documents/2012/session-11-Paraguay.pdf>).

(٢٥) انظر التقرير السنوي لدولة بوليفيا المتعددة القوميات (٢٠١٢) المقدم إلى المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية (<http://www.un.org/esa/socdev/unpfii/documents/2012/session-11-Bolivia.pdf>).

التحديات الكبيرة. وفي إكوادور، وُضع برنامج إنمائي معني بالتنوع الثقافي يرمي إلى الحد من الفقر وتعزيز الإدماج الاجتماعي في أفقر مقاطعات البلد<sup>(٢٦)</sup>.

٤٤ - وتوجد فجوة تعليمية كبيرة على صعيد العالم بين الشعوب الأصلية وباقي السكان في تحقيق الهدف ٢، أي تعميم التعليم الابتدائي، وتحديدًا في سنوات التمدرس ومعدلات التخرج. ويشكل التمييز العرقي والثقافي في المدارس عقبات رئيسية أمام المساواة في الحصول على التعليم، مما يتسبب في ضعف الأداء وارتفاع معدلات التوقف عن الدراسة، وخاصة لدى فتيات الشعوب الأصلية اللاتي يعانين من مشاكل متصلة بالبيئات المدرسية غير الودية، والتمييز الجنساني والعنف المدرسي، وفي بعض الحالات الاعتداء الجنسي. وفي معظم الحالات، لا تشمل المناهج الدراسية الهوية والحقوق الخاصة للشعوب الأصلية أو لا تحترمها أو لا تعترف بها، وهي أهم عناصر الاحتياجات التعليمية لأطفال الشعوب الأصلية وشبابها. ومن شأن وجود نظم تعليمية متعددة الثقافات واللغات تحترم وتشمل الثقافة والهوية المميزتين للشعوب الأصلية أن يسهل تحقيق الهدف ٢.

٤٥ - وفي عدة بلدان من أمريكا اللاتينية، زاد مستوى التمدرس في أوساط أطفال الشعوب الأصلية بفضل اتخاذ تدابير تضمن إمكانية الحصول على التعليم العام من خلال إصلاح المناهج الدراسية، وبدء العمل بلغات السكان الأصليين، وتوفير برامج المنح الدراسية. وأحرز تقدم في التعليم الثنائي اللغة في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، ببدء برنامج للتعليم المتعدد الثقافات الثنائي اللغة للمدارس الابتدائية الريفية تُستخدم فيه لغات الشعوب الأصلية الرئيسية الثلاث<sup>(٢٧)</sup>.

٤٦ - وفي ما يتعلق بالهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ما زالت الفجوة بين الرجال والنساء كبيرة في مجتمعات الشعوب الأصلية رغم النجاحات التي تحققت في سد الفجوة التعليمية. وما زالت محاولات سد الفجوة بين الجنسين مستمرة في باراغواي على سبيل المثال، حيث نفذت وزارة شؤون المرأة، بالتنسيق مع معهد الشعوب الأصلية في باراغواي، مشروعًا يرمي إلى تعزيز قدرات العاملات في الحرف اليدوية في مجتمع أيوريو المحلي<sup>(٢٧)</sup>.

(٢٦) انظر التقرير السنوي لإكوادور (٢٠١٢) المقدم إلى المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية (<http://www.un.org/esa/socdev/unpfii/documents/2012/session-11-Ecuador.pdf>).

(٢٧) انظر التقرير السنوي لباراغواي المقدم إلى المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية (٢٠١٢) (<http://www.un.org/esa/socdev/unpfii/documents/2012/session-11-Paraguay.pdf>).

٤٧ - وعند استعراض الهدفين ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بوفيات الأطفال وصحة الأم، كان ثمة ميل إلى أن تكون مجتمعات الشعوب الأصلية أسوأ حالا من مجتمعات السكان غير الأصليين. وفي ما يتعلق بالهدف ٥، كان حضور مقدمي الرعاية الصحية المهنية عند الولادة أقل في المناطق التي توجد بها كثافة سكانية أكبر من الشعوب الأصلية. وتعلق أحد المحددات الرئيسية لمعدلات الوفيات النفاسية في أوساط الشعوب الأصلية بنقص أو انعدام سبل وصول العديد من نساء الشعوب الأصلية، ولا سيما في البلدان النامية، إلى العيادات والمرافق الصحية الأساسية.

٤٨ - وقد دعت المواد من ٢١ إلى ٢٤ من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية إلى إيلاء اهتمام خاص لنساء الشعوب الأصلية في تنفيذ الإعلان، وإلى اتخاذ تدابير محددة لكفالة تمتع نساء وأطفال الشعوب الأصلية بالحماية الكاملة لحقوقهم في الصحة والخدمات الصحية، بما في ذلك الطب التقليدي والممارسات الصحية. ويكتسي تنفيذ هذه المواد أهمية خاصة في ما يتعلق بالوفيات النفاسية واعتلال الأمهات ووفيات الأطفال.

٤٩ - كما قدم المنتدى الدائم توصيات إلى الدول الأعضاء بشأن تعزيز نهج قائم على الحقوق في تناول مسائل الصحة، والحق في خدمات وحقوق إنجابية مقبولة ثقافيا ومناسبة لنساء الشعوب الأصلية، في ضوء مفهوم كلي للصحة يشمل الرفاه الجماعي لمجتمعات الشعوب الأصلية والبيئة الطبيعية، في أبعادها المادية والاجتماعية والعقلية والبيئية والروحية<sup>(٢٨)</sup>.

٥٠ - وتبين تجارب وكالات الأمم المتحدة مثل منظمة الصحة للبلدان الأمريكية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، العاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى والفلبين وفيت نام ودول في أمريكا اللاتينية، أن التدخلات المجتمعية التي تشجع الرعاية الصحية المراعية للاعتبارات الثقافية أساسية لتعبئة المجتمعات المحلية من أجل إنقاذ أرواح أطفال الشعوب الأصلية ونساءها<sup>(٢٩)</sup>. واعتمدت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية خطة عمل للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ تدمج منظورا مشتركا بين الثقافات في مجال الصحة كوسيلة لمعالجة الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالصحة. ففي الأمريكتين، على سبيل المثال، عملت المنظمة مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على إعداد أطلس متصل بالأعراق في ١٢ بلدا، وعلى مشاريع تجريبية تهدف إلى دمج المتغير العرقي في نظم الرعاية الصحية<sup>(٣٠)</sup>. وفي بيرو،

(٢٨) الأمم المتحدة، *State of the World's Indigenous Peoples*، ٢٠٠٩.

(٢٩) E/C.19/2012/11، الفقرة ٣٣.

(٣٠) المرجع نفسه، الفقرة ٢٩.

أظهر تدخل قامت به منظمة الأمم المتحدة للطفولة أن النهج المشتركة بين الثقافات لتقديم الرعاية في مجال التوليد تؤدي إلى زيادة تغطية خدمات التوليد المؤسسية، وانخفاض معدل الوفيات النفاسية والوفيات في فترة ما حول الولادة، وإقامة علاقة أكثر استدامة بين مقدمي الخدمات والمستفيدين منها<sup>(٣١)</sup>. وأجريت تدخلات مماثلة في إكوادور وجمهورية فنزويلا البوليفارية وغواتيمالا. وعلاوة على ذلك، ينفذ صندوق الأمم المتحدة للسكان برامج للصحة الإنجابية مشتركة بين الثقافات لفائدة نساء الشعوب الأصلية في إكوادور وبنما ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وغواتيمالا والمكسيك، تقوم بتحديد ما هو مشترك بين الثقافات من العناصر الرئيسية لصحة الأم.

٥١ - واعتمدت بلدان مختلفة طرائق واستراتيجيات يمكن بها تنظيم ما لديها من نظم للرعاية الصحية المشتركة بين الثقافات، وتقديم الخدمات الصحية الغربية والخاصة بالشعوب الأصلية عن طريق نفس مركز المساعدة الصحية. غير أن الافتقار إلى إحصاءات الأحوال المدنية أو بيانات مصنفة حسب المجموعات العرقية ونوع الجنس والسن يزيد من صعوبة وضع السياسات والعمليات الإدارية. وهذا بدوره يُعرض للخطر صياغة الأولويات ووضع النظم المناسبة للرصد والتقييم لصالح الشعوب الأصلية<sup>(٣٢)</sup>. وما زالت اليونيسيف، مثلاً، في مجال معالجة المسائل التي تشمل الأطفال الضعفاء والمستبعدين، تُواجه بمحدودية نطاق البيانات المتعلقة بأطفال الشعوب الأصلية المستمدة من التعدادات السكانية والاستقصاءات الديمغرافية والصحية والدراسات الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات<sup>(٣٣)</sup>.

٥٢ - ويشكل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تحدياً من التحديات الأكثر إلحاحاً التي تواجهها الشعوب الأصلية. وقد أورد منشور الأمم المتحدة عن حالة الشعوب الأصلية في العالم (٢٠١٠) أنه رغم الاعتراف الرسمي بأن الشعوب الأصلية، ولا سيما نساء الشعوب الأصلية وفتياتها، معرضة بشدة إلى الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، فإن هناك عدداً قليلاً من المبادرات التي تعالج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أوساط الشعوب الأصلية. ولا توجد سوى بيانات قليلة متاحة عن الكيفية التي يؤثر بها فيروس نقص المناعة البشرية على الشعوب الأصلية. وفي محاولة لتعقب سرعة التأثر المتصلة بفيروس نقص المناعة في أوساط الشعوب الأصلية، أعد برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة

(٣١) E/C.19/2011/7.

(٣٢) E/C.19/2012/11.

(٣٣) المرجع نفسه، الفقرة ٣٨.

البشرية/الإيدز دراسة استقصائية موجهة إلى المنسقين التابعين للبرنامج تتضمن أسئلة بشأن توعية الشعوب الأصلية<sup>(٣٤)</sup>.

٥٣ - وعند النظر في الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بالاستدامة البيئية، لا بد من الإشارة، أولاً وقبل كل شيء، إلى أن علاقة الشعوب الأصلية بالبيئة، بما في ذلك المياه والأراضي والموارد الطبيعية، تشكل دعامة رفاهها الاجتماعي والاقتصادي وهي ذات أهمية جوهرية لثقافتها ومرونتها، وفي نهاية المطاف لبقائها وهويتها، على النحو المكرس في المواد من ٢٥ إلى ٣٢ من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

٥٤ - وقدم المنتدى الدائم توصيات بأن تعترف الدول الأعضاء بحقوق الشعوب الأصلية في الغابات وحفظها، بما في ذلك القانون العرفي المتعلق بحقوق الأراضي والموارد والحق في إشراكها بالكامل في عمليات صنع القرار المتصلة بإدارة المياه والإدارة البيئية والاستدامة. ومن القضايا الرئيسية التي تواجه الشعوب الأصلية المنافسة التي تلقاها من المزارع الفلاحية، وكذلك من السدود الكهرومائية، وعمليات التعدين وغيرها من الكيانات التجارية والاقتصادية<sup>(٣٥)</sup>. وأهم من ذلك أن مشاركة الشعوب الأصلية في جميع جوانب الحوار الدولي بشأن تغير المناخ مشاركة أساسية، كما يتبين من الدور النشط الذي قامت به خلال المؤتمر المعني بالتنمية المستدامة في ريو دي جانيرو، بالبرازيل، في حزيران/يونيه ٢٠١٢<sup>(٣٥)</sup>.

٥٥ - وقد اتخذت بعض الدول خطوات للاعتراف بدور الشعوب الأصلية في الاستدامة البيئية. فمثلاً، اعترفت إكوادور بالحق في الموارد الطبيعية والمياه في دستورها بوصفه حقاً أساسياً من حقوق الإنسان. وفي باراغواي، وضع مشروع معنون "تعيين حدود الأقاليم والتعبير عن الثقافة" يرمي إلى الحفاظ على أراضي وسلامة شعوب توتوبييغوسودي، وكذلك حماية تراثها وثقافتها وتنوعها البيولوجي من خلال تعيين حدود أراضيها. وأصدرت حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات قانوناً أدرج مفاهيم احترام وحماية حقوق أممنا الأرض، وعدم الاستغلال التجاري، والتلاقح بين الثقافات، على أساس مبدأ العيش في انسجام مع الطبيعة.

(٣٤) انظر E/C.19/2011/9.

(٣٥) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن الأنشطة التي نفذتها المجموعات الأعضاء في حركة الشعوب الأصلية، بما في ذلك عروضها المقدمة إلى الاجتماع على الموقع الشبكي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

٥٦ - وفي ما يتعلق بالهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية المتصل بإنشاء شراكة عالمية من أجل التنمية، تشير الاستعراضات التي أجرتها أمانة المنتدى الدائم إلى أنه لا أحد من تقارير الأهداف الإنمائية للألفية ذكر الشعوب الأصلية.

٥٧ - ولم يشر إعلان الأمم المتحدة للألفية إشارة محددة إلى الشعوب الأصلية. وثمة حاجة ملحة إلى إعادة تعريف نهج تنفيذ الأهداف كي تشمل حقوق الشعوب الأصلية ومنظوراتها وتطلعاتها وأولوياتها في سياق متابعة عمليات التنمية العالمية. ومن الضروري أيضا للشعوب الأصلية أن تقدم تعاريفها الخاصة للفقر والتنمية.

## رابعاً - استنتاج

٥٨ - لقد أحرز بعض التقدم في الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية من خلال الإصلاحات الدستورية والتشريعية. ووجهت إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية العديد من عمليات الإصلاح الدستوري وصياغة القوانين لحماية حقوق الشعوب الأصلية. وأدى الإعلان دور مرجع في عدة أحكام صدرت عن محاكم وطنية وإقليمية ونظم لحقوق الإنسان.

٥٩ - كما أحرز بعض التقدم في ما يتعلق بصياغة سياسات إنمائية محددة على المستوى الوطني تتضمن التعريف الكلي الذي تعتمد الشعوب الأصلية للتنمية في ظل الثقافة والهوية. وتحقق بعض الاعتراف في مجال تخطيط برامج متصلة بتعريف الشعوب الأصلية للرفاه تتضمن مفهوم التلاقح بين الثقافات. وفي الوقت نفسه، كان على الشعوب الأصلية أن تمارس الدعوة على جميع المستويات من أجل إقناع الدول الأعضاء والشركات الخاصة بتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

٦٠ - ودخل منظومة الأمم المتحدة، أسفرت صياغة مبادئ مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن قضايا الشعوب الأصلية عن الشروع في برامج ومشاريع تتناول الشعوب الأصلية تحديداً. غير أنه ينبغي مواصلة الجهود الرامية إلى توفير التدريب الكافي لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، التي أثبتت أنها مفيدة في زيادة الوعي بضرورة تعميم مراعاة قضايا الشعوب الأصلية في الخطة الإنمائية على المستوى القطري، وربما تعزيز تلك الجهود. وينبغي إجراء تقييم لفعالية تنفيذ المبادئ التوجيهية على المستوى القطري.

٦١ - ويزيد استخدام إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية كمرجع من جانب الهيئات المنشأة بمعاهدات الأمم المتحدة وغيرها من آليات الرصد مثل الاستعراض الدوري الشامل. ومع ذلك، ما زالت تحديات، وخاصة في ما يتعلق بالاعتراف بسندات

ملكية أراضي الشعوب الأصلية وحقوقها في ملكية أراضيها وأقاليمها ومواردها الطبيعية وحيازتها واستخدامها. بل لقد أصبح من المحتم أن تمثل الشركات المهمة باستغلال الموارد الموجودة داخل أراضي الشعوب الأصلية لمبادئ وقواعد المسؤولية الاجتماعية للشركات في ما يتعلق بالمسائل التي تؤثر على حياة الشعوب الأصلية وفرصها الإنمائية.

٦٢ - ومن تحليل أثر العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يمكن استخلاص عدة استنتاجات:

(أ) مع أن العديد من الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية أبلغ عن مبادرات محددة الهدف لصالح الشعوب الأصلية، فإن عددا قليلا منها فقط وضع مبادرات محددة لتعزيز العقد الثاني. غير أنه رغم عدم توجيه هذه المبادرات تحديدا إلى تحقيق هدف العقد الثاني وغاياته، فقد كانت تتماشى إلى حد كبير مع ذلك الهدف وتلك الغايات؛

(ب) بما أن الشعوب الأصلية تشكل القطاعات الأكثر عرضة للتهميش من السكان في أغلبية البلدان، وعادة ما تكون في أدنى مرتبة في ما يتعلق بجميع مؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية، فإنه يمكن استنتاج أن المبادرات التي تستهدف الفئات الضعيفة كان لها أثر على الشعوب الأصلية. غير أن الأوضاع الخاصة للشعوب الأصلية، ونظرتها إلى العالم، وقيمها ومنظوراتها لا تستحق اهتماما خاصا فحسب، بل أيضا برامج ومشاريع مكيفة مع احتياجاتها؛

(ج) ما زالت الشعوب الأصلية غائبة في معظم عمليات الإحصاءات وجمع البيانات على الصعيد الوطني. ومن الملح إجراء تصنيف على أساس العرق. فالافتقار إلى بيانات عن الوضع الحقيقي للشعوب الأصلية يعوق وضع المبادرات الرامية إلى تلبية احتياجاتها بكفاءة.

٦٣ - ويلاحظ نقص المعارف والقدرات وتفعيل السياسات على الصعيدين الوطني والدولي. وما زال تنفيذ هذه التدابير بفعالية، في المجالين التشريعي والسياسي على السواء، يكتسي أهمية حاسمة.

## خامسا - التوصيات

٦٤ - بالنظر إلى التحديات التي جرى تحديدها على الصعيدين الوطني والدولي، تتطلب المجالات التالية اهتماما واتخاذ إجراءات عاجلة قبل نهاية العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم:

- (أ) تعزيز الشراكات بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة من أجل التنفيذ الكامل والفعال لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية على الصعيد القطري، بما في ذلك تنفيذ توصيات آليات الأمم المتحدة الثلاث العاملة في مجال قضايا الشعوب الأصلية (منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية؛ وهيئة الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية؛ والمقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية)؛
- (ب) ضمان إدراج قضايا الشعوب الأصلية في عمليات ما بعد عام ٢٠١٥ المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة؛
- (ج) الطلب إلى الدول الأعضاء أن تحسن عملية جمع وتصنيف البيانات المتعلقة بالشعوب الأصلية؛
- (د) الطلب إلى الدول الأعضاء كفالة أن يتم وضع السياسات والتشريعات والبرامج والمشاريع العامة بالتشاور مع الشعوب الأصلية ومراعاة احتياجاتها وأولوياتها في مجال التنمية؛
- (و) الطلب إلى الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة العمل على تفعيل مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة.